قمة الكويت تدعو لدور حيوي للأمم المتحدة في العراق

تبني وثيقة الامير عبدالله لتطوير التعليم وتفويض وزراء الداخلية توقيع اتفاقيةمكافحة الارهاب

رفض مطلق لربط الارهاب بأي دين وعدم تحميل الاسلام الممارسات البعيدة عنه كل البعد

دعوة المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل لوقف بناء الجدار والممارسات

رسالة القمة الخليجية
صالح الفهيد (الكويت)

اختتم اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس اعمال قمتهم الرابعة والعشرين التي عقدت في الكويت واستغرقت يومين.

ونيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله- رأس صاحب السمو الملكي الاميرعبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفد المملكة العربية السعودية الى القمة.

وقد تلا الأمين العام للمجلس عبدالرحمن العطية البيان الختامي في بداية الجلسة الختامية التي بدأت الساعة الثانية و النصف بعد الظهر.

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت عقد المجلس الاعلى دورته الرابعة والعشرين في مدينة الكويت بدولة الكويت يومي الاحد والاثنين من ٢٧ الى ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى وبحضور اصحاب الجلالة والسمو:

- صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.
- صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
- صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية.
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الوزراء بسلطنة عمان.
- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر.

وشارك في الاجتماع عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد عبر المجلس عن تهانيه وتمنياته الخالصة بنجاح العملية الجراحية التي اجريت مؤخرا لحضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية وعودته الى ارض الوطن سالما معافى ومواصلة عطائه لشعب دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة والمساهمة في تعزيز مسيرة التعاون المباركة مع اخوانه قادة دول المجلس.

واعرب اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون عن تقديرهم لاخيهم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر لادارته للدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بحكمة واقتدار ودوره الفعال في التوصل الى قرارات ايجابية في تعزيز التعاون بين الدول الاسلامية اثناء ترؤس سموه منظمة المؤتمر الاسلامي.

واستعرض المجلس ما تحقق من انجازات في مسيرة التعاون المشترك منذ الدورة الماضية للمجلس الاعلى في كافة المجالات واجرى تقييما شاملا لمستجدات القضايا السياسية والامنية على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية في ضوء احداث مرحلة جديدة تمر بها منطقة الخليج والعالم.

وحرصا من قادة دول مجلس التعاون على تعزيز مسيرة السلام والتعاون المشترك في مختلف المجالات استعرض المجلس الاعلى تقارير المتابعة والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري في المجال الاقتصادي بحث المجلس الاعلى مسيرة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون واجرى تقييما لما انجز من خطوات من خلال ما رفع اليه بهذا الشأن من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والامانة العامة.

واطلع المجلس على تقرير عن سير الاتحاد الجمركي الذي بدأ تطبيقه والعمل به من بداية ٢٠٠٣ ميلادي وما تم اتخاذه في اطار المجلس من اجراءات لتذليل ما اعترضته من صعوبات.. واكد على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتسهيل انسياب حركة السلع وازالة اي معوقات تحد من ذلك.

ولهذا الغرض وافق المجلس الاعلى على اقامة مركز المعلومات الجمركي في مقر الامانة العامة الذي يربط ادارات الجمارك بدول المجلس آليا ويسهل تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي في هذا المجال.

واستعرض المجلس الاعلى التقرير المرفوع عن السوق الخليجية المشتركة حول ما اتخذ من خطوات لتنفيذ البرنامج الذي اقره في دورته الماضية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد اقصاه نهاية عام ٢٠٠٧ ميلادي.. واكد على ان تقوم اللجان المختصة باستكمال الاجراءات الخاصة لقيام السوق المشتركة وفق ذلك البرنامج مؤكدا على تطبيق المساواة الكاملة في معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة نفسها وازالة اي قيود قد تعيق تحقيق هذه المساواة.

واطلع المجلس على التقرير الخاص بالبرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة في موعد اقصاه بداية ٢٠١٠ ميلادي والمقرر من المجلس الاعلى في دورته الثانية والعشرين واحيط علما بالاجراءات المتخذة من وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بشأن معايير ارتقاء الاداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي والجدول الزمني لتنفيذ البرنامج.

ودعما لخطوات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس واستجابة لمتطلبات الاتحاد الجمركي وتحقيقا لاهداف النظام الاساسي للمجلس والاتفاقية الاقتصادية اعتمد المجلس الاعلى نظام القانون الموحد لمكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية والعمل به بصفة الزامية اعتبارا من بداية ٢٠٠٤ ميلادي كما اعتمد النظام الاساسي لهيئة التقييس لدول المجلس والذي سيتم بموجبه انشاء هيئة خليجية موحدة للتقييس مقرها مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية هدفها مواكبة مايتطلبه قيام الاتحاد الجمركي من توحيد للمواصفات والمقاييس للدول الاعضاء وضمان سلامة وجودة السلع التي تدخل الى اسواق دول المجلس لما فيه صالح مواطنيها وتحقيق التنسيق المستمر بين اجهزة التقييس القائمة في كل منها.

وفي مجال التعاون الكهربائي والمائي وبهدف الاستخدام الامثل لموارد المياه والكهرباء اكد المجلس على الالتزام بتطبيق المواصفات الكهربائية والمائيه التي يتفق عليها في اطار مجلس التعاون.

وحرصا من المجلس الاعلى على اهمية ربط دول المجلس بمختلف وسائل المواصلات التي تخدم تنقل المواطنين وتعزيز تواصلهم وزيادة حركة النقل التجاري انسيابا بين دول المجلس كلف المجلس الاعلى لجنة وزراء النقل والمواصلات باعداد دراسة جدوى اقتصادية لانشاء خطوط سكك حديدية تربط المجلس.

وفي مجال النفط اكد المجلس الاعلى حرصه على استقرار اسواق النفط العالمية والعمل على موازنة العرض والطلب فيما يحقق اسعار مناسبة للنفط الخام بما فيه مصلحة المنتجين والمستهلكين ويكفل دعم الشعور بالمسئولية تجاه المجتمع الدولي اكد المجلس على العمل بتأمين الامدادات النفطية لمواجهة اي ظروف طارئة تؤثر سلبا على استقرار اسواق النفط ونمو الاقتصاد العالمي في اطار منظمة اوبك وبالتعاون مع الدول المنتجة خارج اوبك.

وفيما يتعلق بتفعيل التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية استعرض المجلس تقرير الامانة العامة والمرفوع بهذا الشان واكد مجددا اقراره للمضي قدما لتعزيز التعاون بينهما وتقوية علاقات مجلس التعاون مع الجمهورية اليمنية لما فيه خير شعوبها.

واطلع المجلس الاعلى على اخر التطورات بشأن العلاقات الاقتصادية لدول مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية واخذ علما بسير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الاوروبي للوصول الى اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين واصدر تفويض للمجلس الوزاري للتوقيع على ما سيتم التوصل اليه من اتفاقيات بين المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

وتأسيسا على القرارات التي اتخذها المجلس الاعلى بشأن التعليم وخاصة ما ورد في وثيقة الاراء لصاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز وادراكه لاهمية التطوير الشامل للتعليم تابع المجلس الاعلى مسيرة العمل في مجال تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام وكذلك مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن التعليم والبحث العلمي والدراسة التي اعدها فريق الخبراء تنفيذا لقرار المجلس لدورته الثالثة والعشرين بشأن التوجهات الخاصة بالتعليم ووجه بتبني المقترحات الواردة في الدراسة واتخاذ الاجراءات اللازمة والخطوات التنفيذية لتحقيقها كما تابع المجلس الاعلى الجهود المشتركة التي تقوم بها الدول الاعضاء فيما يخص تمثيل القرارات الصادرة في مجال توظيف القوى العاملة والخطوات التنفيذية لتحقيقها كما تابع المجلس الاعلى الجهود المشتركة التي تقوم بها الدول الاعضاء فيما يخص تنفيذ القرارات الصادرة في مجال توظيف القوى العاملة والمواطنة وتسهيل انتقالهم بين دول المجلس.

واكد المجلس على اهمية تعزيز فرص عمل المواطنين وتسهيل تنقلهم بما في ذلك مد مظلة الحماية الامنية والمساواة في التوظيف في القطاعين العام والخاص.

وفي مجال التعاون القانوني اعتمد المجلس الاعلى الوثائق التالية:

مشروع وثيقة الدوحة لنظام القانون الموحد لاعمال كتاب العدل لدول المجلس ومشروع النموذج الاسترشادي لاتفاقية التعاون القانوني والقضائي ومشروع وثيقة ابوظبي لنظام القانون الموحد للتوثيق والمصالحة لدول مجلس التعاون.

وتعبيرا عن التزام دول المجلس باهداف الامم المتحدة لصيانة السلم والامن الدوليين ودعم الجهود الدولية المتواصلة في مكافحة الارهاب اكد المجلس الاعلى على توصيات وزارات الخارجية والداخلية والعدل بانضمام دول المجلس الى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الارهاب الدولي.

وفي مجال التعاون والتنسيق العسكري اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لاصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع والاجتماع الثاني لمجلس الدفاع المشترك وصادق عليها وعبر عن ارتياحه عن سير التعاون العسكري في مجالاته المختلفة وعما تم من خطوات وانجازات في هذا الشان.

وفي مجال التعاون والتنسيق الامني اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لاصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية وصادق عليها.. وحرصا من المجلس الاعلى على تعزيز التعاون والتنسيق الامني المشترك لمكافحة الارهاب بارك ابرام اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب وفوض اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بالتوقيع عليها بصيغتها النهائية.

وتسهيلا لتنقل المواطنين بين الدول الاعضاء وافق المجلس الاعلى على ماتوصل اليه اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بشأن تعميم تنقل المواطنين بين الدول الاعضاء بالبطاقة الشخصية في اقرب وقت ممكن.

كما اطلع المجلس على قرار اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بشأن توحيد بيانات جوازات السفر للدول الاعضاء ورحب بهذه الخطوة لتسهيل اجراءات سفر المواطنين ودفع مسيرة العمل المشترك في دول المجلس وقرر احالة هذا الموضوع للجهات المعنية لاستكمال المتطلبات الفنية.

واطلع المجلس الاعلى على ماتوصلت اليه الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى من مرئيات بشأن المعالجة الشاملة لقضايا السكان وقرر اعتمادها واحالتها الى اللجان الوزارية المختصة لوضع البرامج المناسبة لتنفيذها.

وبشأن موضوع المرأة وتأكيداً لدورها الاقتصادي والاجتماعي والاسري اطلع المجلس الاعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية وقرر احالتها الى الجهات المختصة في هذا الشأن.

وكلف المجلس الاعلى الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات الجديدة التالية.

اولا / تقييم مسيرة مجلس التعاون خلال الثلاث والعشرين السنة الماضية.

ثانيا / معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون.

ثالثا / دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين ابناء دول مجلس التعاون واستعرض المجلس الاعلى المستجدات والاحداث الامنية محليا واقليميا ودوليا في ظل مايشهده العالم اليوم من اعمال ارهابية خطيرة وتدارس تداعياتها واثارها على امن واستقرار دول المجلس بوجه خاص وعلى المنطقة والمجتمع الدول بشكل عام.

واعرب قادة دول المجلس عن استنكارهم وادانتهم الشديدة للاعمال الارهابية البشعة التي استهدفت المجمعات السكنية والتي نفذتها بعض الخلايا والعناصر الارهابية في مدينة الرياض واشاد المجلس الاعلى بكفاءة وقدرة قوات الامن في المملكة العربية السعودية على احباط المحاولات الارهابية الاجرامية التي اكتشفت مؤخرا في مكة المكرمة والتي تستهدف المعتمرين وزوار بيت الله الحرام في شهر رمضان المبارك بهدف نشر الرعب والفوضى والترويع في مجتمعاتنا المسالمة والنيل من استقرارها وامنها.

واكد المجلس الاعلى مجددا وقوفه وتضامنه التام مع المملكة العربية السعودية وتأييدها لكافة الاجراءات التي اتخذتها للحفاظ على امنها واستقرارها كما اكد على الموقف الثابت والراسخ لدول مجلس التعاون بشأن ادانة كافة الاعمال والجرائم والارهاب بمختلف اشكاله وصوره ايا كانت الاسباب التي تتستر خلفها والتي تتنافي مع كافة الشرائع الدينيه والقيم الانسانية والاخلاقية..

مؤيدين في الوقت نفسه كل تحرك وتعاون دولي كمكافحة الارهاب وقطع مصادر تمويله.

وازاء المحاولات المغرضة لبعض الوسائل الاعلامية للخلط والربط بين الارهاب والاسلام اكد المجلس الاعلى على رفضه المطلق ربط الارهاب بأي دين او حضارة.

ودعا الى عدم تحميل الاسلام والمسلمين مسئولية الاعمال او الممارسات البعيدة كل البعد عن روح الدين الاسلامى الحنيف والدخيلة على معتقداته السامية التي تدعو الى التعايش والتسامح والمحبة ونبذ العنف وتحريم ترويع الامنين والتعرض للمدنيين الابرياء.

واكد المجلس الاعلى على ضرورة قيام وسائل الاعلام بتفنيد هذه المحاولات والتنسيق للتصدى لها.

وفيما يتعلق بتطورات الاوضاع في العراق وانعكاساتها على الاوضاع الاقليمية والدولية اكد المجلس الاعلى مجددا على ثوابت مواقفه المعروفة والمعلنة المتمثلة في تعاطفه وتضامنه التام مع الشعب العراقي الشقيق في محنته التي يعانى منها بسبب الاوضاع الامنية الراهنة ورفض كل مامن شأنه أن يؤدى الى تجزئة العراق وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة اراضية والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية ودعوة الاطراف الاخرى لاتباع النهج ذاته.

كما اكد المجلس على أهمية ان يكون للامم المتحدة دور حيوي في العراق تمهيدا لتمكين الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسى في اسرع وقت ممكن.

واعرب المجلس الاعلى عن ارتياحه للتوجهات الجديدة في سياسة الولايات المتحدة الامريكية بشأن التعجيل في نقل الحكم والسلطة للعراقيين ورحب بما صدر عن مجلس الحكم الانتقالى في العراق حيال ماتم التوصل اليه من اتفاق مع سلطات التحالف بوضع جدول زمنى لنقل الحكم والسلطة للعراقيين بالطريقة التي يرتضيها الشعب العراقى.

ويرى المجلس الاعلى في ذلك خطوة ايجابية على الطريق الصحيح ليتولى الشعب العراقى ادارة شؤونه وتحديد مستقبله خاصة وان البرنامج المقدم يشكل استجابة لمتطلبات عربية ودولية ويتمشى مع قرار مجلس الامن رقم/١٥١١/ ويتطلع المجلس ان يؤدى ذلك الى استقرار العراق الشقيق والخروج من محنته.

وعبر المجلس الاعلى عن قلقه البالغ من استمرار الاوضاع الامنية الصعبة وما ينجم عنها من معاناة انسانية للشعب العراقى الشقيق.

وفي هذا السياق أدان المجلس وبشدة التفجيرات الارهابية التي استهدفت المدنيين والمؤسسات الانسانية والدينية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق وعبر عن خالص تعازيه لاسر وعائلات ضحايا هذه الاعمال الارهابية وتضامنه مع دولها لمواجهة مثل هذه الجرائم.

وطالب المجلس الاعلى سلطات الاحتلال بالقيام بمسؤولياتها وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة والقانون الدولى وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م المتعلقة بمسؤوليات قوات الاحتلال في صون الامن والاستقرار في العراق.

وفي الوقت ذاته اكد المجلس الاعلى على أهمية التعاون بين العراق ودول الجوار لمنع اية اختراقات لحدودها.

كما ادان المجلس الاعلى عمليات القتل الجماعى المتعمد للعراقيين والاسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى التي ارتكبها النظام العراقى السابق وما تم اكتشافه من مقابر جماعية والتي تمثل انتهاكا صارخا وجسيما لحقوق الانسان والمبادئ الاسلامية والاخلاقية والقيم العربية.

وفي هذا الخصوص يرحب المجلس بالقرار الذى اتخذه مجلس الحكم الانتقالى بتشكيل محاكمة خاصة لمحاكمة مرتكبى هذه الجرائم وعبر المجلس الاعلى عن احر التعازى لاسر العراقيين والاسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم الذين تم التعرف على رفاتهم حتى الان وعن قلقه لاستمرار محنة الاسرى والمفقودين الذين لايزال مصيرهم مجهولا.

كما اشاد المجلس بالبيان الرئاسى الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣م حول ما ورد في تقرير الامين العام للامم المتحدة بشأن موضوع الاسرى والمحتجزين الكويتين وغيرهم من رعايا الدول الاخرى.

ونوه المجلس بجهود اللجنة الدولية للصليب الاحمر واللجنة الثلاثية الفرعية الفنية المنبثقة عنها وطالب جميع الاطراف المعنية بمواصلة عملها معا لوضع حد للمسائل المعلقة المتصلة بهذه القضية في اسرع وقت ممكن.

وطالب المجلس الامم المتحدة بالتعاون مع سلطة التحالف وبجهات العراقيين المعنيين لبذل كل الجهود اللازمة لوضع حل نهائى لاعادة الممتلكات الكويتية والارشيف الوطنى لدولة الكويت الذى استولى عليه النظام العراقى السابق اثناء غزوه واحتلاله لدولة الكويت.

وبحث المجلس الاعلى قضية احتلال جمهورية ايران الاسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة متذكرا ومؤكدا على قراراته السابقة وبعد اطلاعه على الاتصالات والزيارات الهامة المتبادلة بين دولة الامارات العربية وجمهورية ايران الاسلامية اعرب المجلس الاعلى عن تطلعه الى ان تثمر تلك الاتصالات والزيارات الخطوات الايجابية الملموسة التي تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس وجمهورية ايران الاسلامية وترسيخ الامن والاستقرار في المنطقة.

واكد المجلس الاعلى على موقفه الثابت في دعم حق دولة الامارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوى والجرف القارى والمنطقة الاقتصادية الخاصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لايتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة وبعد تقييم شامل حدد المجلس الاعلى تكليفة للمجلس الوزارى الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدى الى اعادة حق دولة الامارات في جزرها الثلاث. وتابع المجلس الاعلى بقلق التدهور الخطير للاوضاع في الاراضى الفلسطينيه المحتلة والتحديات التي تواجه عملية السلام في الشرق الاوسط من جراء اصرار الحكومة الاسرائيلية على الاستمرار في انتهاجها سياسة التصعيد واقتحام المدن والقرى الفلسطينية وهدمها وتشريد ابنائها واغتيال كوادرها والتمادى في اصرارها على بناء ماتسميه بالجدار الامنى بهدف الاستيلاء على المزيد من الاراضى الفلسطينية واجهاض خارطة الطريق والعملية السلمية الامر الذى يشكل عائق وتحديا لكافة الجهود العربية والدولية.

وفي هذا السياق يطالب المجلس الاعلى المجتمع الدولى بالضغط على الحكومة الاسرائيلية للتوقف عن اعمالها الاستفزازية وتهديداتها لسوريا ولبنان.

وفي هذا الاطار تابع المجلس ماورد في خطاب اريل شارون حول عزم الحكومة الاسرائيلية على اتخاذ قرار احادى الجانب لتنفيذ مايسمى بخطة الفصل وفك الارتباط رافضة بذلك اجراء اى مفاوضات مع الجانب الفلسطينى.

واكد المجلس استنكاره الشديد لمثل هذه التدابير التي لاتخدم الجهود العربية والدولية المبذولة لاحياء عملية السلام.. واذ يدين المجلس الاعلى هذه الممارسات الاستفزازية والوحشية ليؤكد مجددا انهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية والعربية التي احتلها عام ١٩٦٧ ميلادى بما فيها الجولان السورى وبقية الاراضى اللبنانية وتمكين الشعب الفلسطينى من حقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى وعاصمتها القدس الشريف ووفقا لما نصت عليه مبادرة السلام العربية والقرارات الشرعية الدولية والتي اكدت عليها مبادرة السلام وخطة الطريق حيث ان ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط.

وعبر المجلس الاعلى عن ترحيبه بتبنى مجلس الامن الدولى بالاجماع بتاريخ ١٩ نوفمبر الماضى القرار رقم ١٥١٥ الذى قدمته روسيا الاتحادية والقاضى بدعم تطبيق خارطة الطريق الهادفة الى التوصل الى حل للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى باقامة دولتين تعيشان جنبا الى جنب بامن وسلام والتاكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الاطراف بما في ذلك سوريا ولبنان.

واذ يجدد المجلس الاعلى التعبير عن تقديره للجهود الدولية البناءة وما قامت به اللجنة الرباعية الدولية وللجهود التي بذلها فخامة الرئيس جورج بوش ليدعو مجددا كافة الاطراف والمجتمع الدولى الى مضاعفة الجهود للضغط على الحكومة الاسرائيلية للكف عن ممارساتها العدوانية ضد ابناء الشعب الفلسطينى وبناء ماتسميه بالجدار الامنى والتعاون الجاد والصادق مع الحكومة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء السيد احمد قريع للبدء بتنفيذ خارطة الطريق لدفع عملية السلام في اتجاهها الصحيح.

وجدد المجلس الاعلى مطالبته لاسرائيل والمجتمع الدولى للعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من كافة انواع اسلحة الدمار الشامل بما فيها الاسلحة النووية.

وشدد المجلس الاعلى على ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واخضاع كافة منشاتها النووية لنظام التفتيش الدولى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي اطار الحرص وجهود دول المجلس المتواصلة لتحقيق الامن والسلم الدوليين وادراكا لاهمية دور الامم المتحدة وتعزيز اهدافها رحب المجلس الاعلى بفكرة تطوير اليات العمل في الامم المتحدة لتمكينها من الاسهام بشكل افضل للقيام بدورها الحيوى واعرب المجلس عن امله في سرعة انجاز هذه الدراسة. وعبر المجلس الاعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير دولة قطر اثناء ترؤس سموه للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الاعلى وما تحقق من انجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون الى مجالات وآفاق ارحب والى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة. كما عبر المجلس الاعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لصاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى ولحكومته وشعبه الكريم للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الاخوة الصادقة التي قوبل بها اخوانه قادة دول مجلس التعاون.

كما نوه القادة بما أولاه صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة وادارة حكيمة مما كان له أكبر الاثر في التوصل الى نتائج وقرارات هامة معبرين عن ثقتهم بان دولة الكويت اثناء ترؤسها لهذه الدورة بقيادة سموه ستسهم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة والمضى بها نحو آفاق جديدة في ظل الظروف المحلية والاقليمية والدولية الراهنة وبما يحقق طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون.

ويتطلع المجلس الاعلى الى اللقاء في دورته الخامسة والعشرين ان شاء الله في دولة الامارات العربية المتحدة خلال شهر ذى القعدة من عام ١٤٢٥ هجرية الموافق ديسمبر ٢٠٠٤ م وذلك تلبية للدعوة الكريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

صدر في مدينة الكويت
يوم الاثنين ٢٨ شوال ١٤٢٤هجرية
الموافق ٢٢ ديسمبر٢٠٠٣م.

اعلان الكويت: الاستقرار السياسي والأمني شرط لتحقيق التنمية المستدامة

فيما يلي نص اعلان الكويت الذي تلاه سعادة السيد عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ختام القمة٠٠ « اعلان الكويت الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وانطلاقا من الاهداف والمبادىء والغايات السامية للنظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والروابط المشتركة لشعوبها وادراكا منهم لاهمية وخطورة المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة الخليجية والعربية وما تعيشه من متغيرات سياسية متسارعة وما تمثله من تحديات كبيرة واستكمالا للبيانات والاعلانات والقرارات الصادرة عن الاجتماعات السابقة للمجلس الاعلى فقد استعرض المجلس في دورته الرابعة والعشرين التي عقدت في دولة الكويت بتاريخ ٢٧-٢٨/ شوال / ١٤٢٤هـ الموافق ٢١-٢٢/ ديسمبر /٢٠٠٣ مسيرة عمل المجلس في مختلف القطاعات المختلفة وبحث بتحليل معمق كافة القضايا والمواضيع التي تهم دول المجلس وشعوبها وفي ضوء ما تشهده المنطقة العربية والساحة الدولية من تطورات واذ يعبر المجلس الاعلى عن تقديره للخطوات التنفيذية التي اتخذتها دول الاعضاء انسجاما مع قرارات المجلس الاعلى الهادفة الى تعزيز ودعم العلاقات بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات وصولا الى التكامل الاقتصادي بينها فان المجلس الاعلى يؤكد على ما يلى ..

اولا / اهمية اتخاذ القرارات اللازمة والخطوات العملية للبدء بتنفيذ اهداف استراتيجية التنمية الشاملة التي سبق اقرارها في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الاعلى في ابوظبي ولعل بدء العمل بعملية اصلاح النظم التعليمية وتوحيدها في الدول الاعضاء وحسب ما جاء بالوثيقة المقدمة من صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية يكون في مقدمة المشروعات والبرامج الاستراتيجية لمجلس التعاون التي تعزز مسيرته وتحقق مصالح واهداف دوله ومواطنيه ولاشك ان التعليم المتطور والذي يواكب النهضة التقنية والعلمية يعتبر ركيزة اساسية في تأهيل المواطن الخليجي علميا وتقنيا للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في دول الاعضاء .

ثانيا / ان المجلس الاعلى وهو يؤكد على اهمية الاستقرار السياسي والامني في منطقة الخليج ويعتبر ذلك شرطا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات وبما يخدم مصالح الدول والشعوب يدعم كل الجهود الدبلوماسية والسياسية الهادفة الى تحقيق الامن والاستقرار في العراق وتوفر للشعب العراقي الشقيق مايصبو اليه من امن واستقرار وازدهار وتجعل من العراق عضوا ايجابيا في المجتمع الدولي ويبني علاقاته مع دول الجوار على قواعد القانون الدولي وتنفيذ الالتزامات الدولية.

ثالثا / ان المجلس الاعلى يعرب عن ادانته واستنكاره ورفضه للعمليات الارهابية والتي يذهب ضحيتها الابرياء وتروع الامنين وتدمر المنشآت والمؤسسات المدنية ويوءكد مجددا على ان القائمين لهذه الاعمال الارهابية والتخريبية التي تتنافي مع الدين الاسلامي الحنيف ومبادئه السامية انما يقومون باعمال غير اخلاقية ولا انسانية يهدفون من ورائها الى تدمير المجتمع وتقويض ركائزه السياسية والاجتماعية وتحقيق مطامعهم واهدافهم غير المشروعة.

وفي هذا الصدد يعبر المجلس الاعلى عن تأييده لكل الاجراءات الهادفة الى محاربة الارهاب بكل اشكاله والمخدرات وآفة غسيل الاموال ويؤكد حرص مجلس التعاون ودولة على اتخاذ كافة الوسائل للمحافظة على الامن والطمانينة والاستقرار لحفظ حياة المواطنين وممتلكاتهم والدفاع عن منجزاتهم تجسيدا لمبدئى الامن الجماعي لدول المجلس.

رابعا / ان التعامل المتكافىء لمجلس التعاون مع القوى والتكتلات السياسية والاقتصادية المؤثرة اقليميا ودوليا يحتم عليه التفاعل مع الاحداث والتطورات المتسارعة والمتتالية التي تجري في الساحة العربية والاقليمية والدولية واتخاذ المبادرات المناسبة للمساهمة بفعالية لتعزيز دوره في بلورة واتجاه مسيرة الاحداث من خلال موقف خليجي واضح ومحدد.

خامسا / ان هناك حاجه ملحة لتفعيل اليات عمل مجلس التعاون ولجانه وهيئاته المختلفة وبما يحقق له الارتقاء بادائه وسرعة تنفيذ قراراته وتوصياته.

والله الموفق.

الـــوجـــه

محاولة جديدة للبحث عن السلام القديم

مستعيداً مهمة مد الجسور ومكرسا لمهام عمر سليمان ومواصلا لرحلة البحث عن وعد اسرائيلي واحد حقيقي يتجه احمد ماهر صوب تل ابيب وفي معيته قضايا كبيرة وهموم شائكة وتحديات لا نهاية لها.. ولكن الاهم الاهم هو ان يصل الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي الى محطة واحدة ينتصر فيها السلام على الحرب والهدوء على التأزم فمنذ اوسلو حتى خارطة الطريق كانت اسرائيل تعد ..وتعد.. وتعد ولكنها لا تنفذ اي شيء من هذه الوعود وكانت محاولات عمر سليمان الحثيثة بوابة المحاولةالجديدة لماهر..

فهل تثمر هذه المحاولة عن نجاح ام يقطع التعنت الشاروني الاسرائيلي كل امل في السلام

يكتبه اليوم: هاشم الجحدلي